

الولايات المتحدة تتوقع انخفاض إنتاجها النفطي بمليوني برميل يومياً



خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2019 بمقدار 150 ألف برميل يومياً إلى 1.07 مليون برميل يومياً. وفي تقريرها الشهري، خفضت الإدارة تقديراتها لنمو الطلب على النفط في 2020 بمقدار 20 ألف برميل يومياً إلى 1.40 مليون برميل يومياً. وقالت إن من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الأميركي 1.28 مليون برميل يومياً إلى 12.27 مليون برميل يومياً هذا العام، لتتخفف قليلاً تقديراتها لمعدل النمو السنوي من 1.40 مليون برميل في توقعات الشهر الماضي. ورفعت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لنمو الإنتاج في 2020 إلى 990 ألف برميل يومياً من 900 ألف برميل يومياً في السابق. وكان إنتاج النفط الأميركي قد تراجع من أعلى مستوى في تاريخها خلال الأسبوع الماضي، مع ارتفاع صافي الواردات من الخام. وكشفت بيانات صادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقريرها الأسبوعي أمس الأربعاء، أن الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة

تراجعت 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى مستوى 13 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 20 مارس/ آذار الجاري. وكان الإنتاج الأمريكي من النفط قد سجل مستوى قياسياً مرتفعاً في الأسبوع السابق له عند 13.100 مليون برميل يومياً. وأظهرت البيانات تراجع واردات الولايات المتحدة من النفط إلى مستوى 6.117 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنقضي، مقارنة مع 6.539 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع السابق له. كما انخفضت الصادرات الأمريكية من الذهب الأسود بمقدار 528 ألف برميل يومياً لتصل إلى مستوى 3.850 مليون برميل يومياً. وارتفع صافي الواردات الأمريكية من الخام بنحو 106 مليون برميل يومياً ليصل إلى 2.267 مليون برميل، بفعل انخفاض الصادرات بوتيرة تتجاوز هبوط الواردات. وكانت إدارة معلومات الطاقة أعلنت ارتفاع مخزون النفط الأميركي بأقل من التقديرات، في حين تراجعت مخزونات البنزين.

مثلي الانخفاض المسجل في الربع الأول من 2009

أكبر هبوط منذ 1970.. اقتصاد ألمانيا سينكمش 10% بالربع الثاني



قالت معاهد ألمانية بارزة، أمس الأربعاء، إن أكبر اقتصاد في أوروبا سينكمش على الأرجح 9.8% في الربع الثاني. ويعد ذلك أكبر انخفاض منذ بدء تسجيل البيانات في 1970، بسبب إجراءات العزل العام المفروضة للمساهمة في إبطاء انتشار فيروس كورونا. وأضافت المعاهد أن ذلك سيكون أكثر من مثلي الانخفاض المسجل في الربع الأول من 2009، حين كانت ألمانيا في خضم الأزمة المالية. وألمانيا في إجراءات عزل عام افتراضية منذ أسابيع، حيث وأغلقت المدارس والمتاجر والمطاعم والمنشآت الرياضية وأوقفت الكثير من الشركات

حذرت المفوضية الأوروبية من انكماش اقتصادي في دول الاتحاد قد يصل إلى 10%، بسبب الظروف الحالية التي تمر بها دول الاتحاد مع تفشي فيروس كورونا. وقال البنك المركزي الأوروبي إن منطقة اليورو بحاجة إلى 1.5 تريليون يورو لمواجهة أزمة كورونا. وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أن الاتحاد الأوروبي سيقدّم 15 مليار يورو أو ما يعادل 16.4 مليار دولار، لمساعدة دول العالم الفقيرة على مكافحة وباء فيروس كورونا

المستجد (كوفيد-19). وقالت فون دير لاين إن المبلغ سيستخدم لمساعدة الدول التي تعد أنظمة الرعاية الصحية فيها ضعيفة للتعامل مع تداعيات كوفيد-19، وسيساعد على التعافي اقتصادياً على المدى البعيد. وعلى صعيد دول الاتحاد، تخطط المفوضية الأوروبية لاستراتيجية خروج للاتحاد الأوروبي من أجل تخفيف القيود المفروضة للحد من تفشي الفيروس، بعد أن أعلنت بعض الدول الأعضاء بالفعل عن بدء خطوات تدريجية نحو عودة الحياة إلى طبيعتها. وذكر المتحدث، إريك مامر، أن رئيسة المفوضية الأوروبية

خفف قواعد التمويل

المركزي الأوروبي: منطقة اليورو بحاجة لـ1.5 تريليون يورو



رئيسة المفوضية الأوروبية

أورزولا فون دير لاين سوف تقترح، أمس الأربعاء، إجراءات تهدف إلى ضمان تحرك الدول الأعضاء «بطريقة منسقة»، عندما يحين الوقت لتخفيف إجراءات الإغلاق. وقالت المتحدث الخالئة «اعتقد أنه من المهم إطلاق هذه المقترحات الآن لأن هناك دولاً أعضاء بدأت بالفعل في إعلان الخطوات الأولى في هذا الاتجاه لاتخاذها في الأسابيع المقبلة». وتأثرت العديد من دول الاتحاد الأوروبي من جائحة كورونا، وسجلت إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وفيات عالية وإصابات بمئات الآلاف. وبيات أوروبا بؤرة كبيرة لتفشي المرض. ورفضت الدول الأوروبية إجراءات عزل صارمة، وأغلقت حدودها بغية

احتواء تفشي المرض.

تخفيف قواعد التمويل

أعلن البنك المركزي الأوروبي عن تخفيف «غير مسبوق» لشروط الضمان في مسعى لتعزير الإقراض خلال أزمة كورونا المستجد. وتهدف حزمة الإجراءات «للحد من صعوبة الأوضاع المالية في أنحاء منطقة اليورو» وتشمل استخدام القروض من الشركات الصغيرة كضمان، إضافة إلى الديون السيادية اليونانية ذات التصنيف الائتماني الرديء. ويعد إعلان المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي الخطوات الأخيرة ضمن سلسلة خطوات لتفشي المرض. ورفضت الدول الأوروبية إجراءات عزل المحافظة على تواصل تدفق

الأموال عبر المنظومة المالية في وقت يشكك وباء كوفيد-19 ضربة موجعة للاقتصاد العالمي. ووصف المجلس الحاكم للمصرف الإحصائي الأخير بأنها «غير مسبوقة» و«مؤقتة» خلال أزمة الوباء العالمي. ومن أبرز القرارات إعلان المصرف أنه سيقبل استثنائياً بالسندات اليونانية كضمان، لأول مرة منذ عامين. وتواجه المصارف اليونانية عداوة صعوبات في جمع الأموال في أسواق المال نظراً إلى التصنيف الرديء للغاية والأضرار انخفاضاً لسندات الحكومة المخفلة بالديون والذي يعني أن المستثمرين قد يخسرون أموالهم. وجاء الإعلان بعدما أفاد البنك المركزي الأوروبي الذي يتخذ من فرانكفورت مقراً له الشهر الماضي أن السندات اليونانية ستشمل لأول مرة في سلسلة عمليات شراء للأصول مصممة للمحافظة على تدفق الائتمان في منطقة اليورو التي تضم 19 بلداً. وقد يقبل البنك المركزي الأوروبي في إطار القواعد المخففة القروض من الكيانات الصغيرة كضمانات. وأفاد أنه سيقبل «بالقروض ذات الجودة الائتمانية الأقل» والقروض بالعملة الأجنبية.

ركود غير مسبوق في فرنسا.. وإخفاق «الأوروبي» في الإنقاذ

تراجع إجمالي الناتج الداخلي في فرنسا بنحو 6% في الربع الأول من 2020، على خلفية تفشي فيروس كورونا المستجد الذي تسبب بتوقف النشاط في جزء كبير من الاقتصاد، بحسب تقديرات نشرها بنك فرنسا أمس الأربعاء. ويعد هذا الأداء الفصلي الأسوأ للاقتصاد الفرنسي منذ العام 1945. وكان إجمالي الناتج الداخلي تراجع 0.1% في الربع الأخير من العام الماضي، بحسب آخر بيانات صدرت عن المعهد الوطني للإحصاء، ما يعني تقنياً أن اقتصاد فرنسا بات يعاني من الركود جزئياً جراء تراجع النمو لفصلين متتاليين. وتراجع النشاط بشكل ملحوظ بنحو الثلث (32%) عن العادة في الأسبوعين الأخيرين من مارس، مع تفاقم أزمة فيروس كورونا، وفق تقديرات بنك فرنسا التي استندت إلى دراسة شملت 8500 شركة. تراجع 1.5% لكل أسبوعين وأوضح البنك أن «الربع الثاني من العام 1968 الذي طبعته أحداث شهر مايو (اضطرابات سياسية)، شهد ترجعاً فصلياً في النشاط بالحجم نفسه» وحتى أقل. وانخفض إجمالي الناتج الداخلي حينذاك 5.3%، ويتوقع بنك فرنسا بأن يتراجع الاقتصاد بنسبة 1.5% لكل أسبوعين من الإغلاق بسبب الفيروس. في الوقت ذاته، حذّر من الاستنتاجات المبسطة للتقديرات، نظراً إلى أن الوضع لا يزال قيد التطور. وبدأ الإغلاق الحالي في فرنسا في 17 مارس وتم تمديدته لأسبوعين حتى 15 أبريل، لكن السلطات أشارت إلى أن ذلك قد يستمر لفترة أطول ما لم تظهر مؤشرات على تراجع وتيرة تفشي الفيروس. وأشار بنك فرنسا إلى أن المفاوضات فشل الاتحاد الأوروبي في الإنقاذ من جهة أخرى، لم يتجسد وزراء المال الأوروبيون في التوصل إلى اتفاق يعد ليلة طويلة من المباحثات حول خطة إنعاش بعد تفشي فيروس كورونا المستجد، وفق ما أعلن رئيس مجموعة اليورو ماريو سينتيني الذي دعا إلى اجتماع آخر اليوم الخميس. وكتب سينتيني في تغريدته على «تويتر»، «بعد 16 ساعة من المناقشات، اقتربنا من التوصل إلى اتفاق، لكننا لم نصل بعد. علق اجتماع مجموعة اليورو، الذي سيؤسّسنا غداً الخميس».

روحاني يبحث صندوق النقد على منحه قرضاً بـ5 مليارات دولار

مواجهة الوباء، رفض المرشد أي مساعدة أميركية. وفي حين لفت روحاني في تصريحات سابقة إلى أن بلاده تملك ما يكفي لمواجهة الفيروس المستجد، شجّن ظريف حملات عبر تويتر متهماً أميركا بعرقلة إمداد بلاده بالمساعدات الطبية لأن الشركات الغربية تخشى التعامل مع بلاده. وقال ظريف في أواخر الشهر الماضي إن الحظر والعقوبات استهدفت القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإيراني، وأوجدت سداً كبيراً أمام مكافحة فيروس كورونا الخطير في البلاد.



الرئيس الإيراني حسن روحاني

أورتاغوس، أشارت فيها إلى أن أميركا تريد مساعدة الشعب الإيراني وليس لها أي برنامج آخر. وأضاف: «نتوقع من النظام الإيراني أن يساعد شعبه بدلاً من معاداة الولايات المتحدة». وكان وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، قال بدوره على تويتر الثلاثاء إن إيران ليست بحاجة إلى مساعدات من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مضيفاً «ما نريده هو أن يتوقف عن منع إيران من بيع النفط». تصريحات ظريف أتت رداً على تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، مورغان

حسّ الرئيس الإيراني، حسن روحاني، صندوق النقد الدولي، أمس الأربعاء، على منح بلاده قرضاً طلبته بقيمة خمسة مليارات دولار، لمساعدتها في مكافحة تفشي فيروس كورونا. وقال روحاني في اجتماع لمجلس الوزراء بثه التلفزيون «أحدث المنظمات الدولية على تنفيذ واجباتها... نحن عضو في صندوق النقد الدولي... يجب ألا يكون هناك تمييز في منح القروض». كما انتقد العقوبات الأميركية على إيران، واتهم واشنطن بعرقلة مساعي إيران في طلب القرض.

والقمح والأرز والشعير ولا تعاني مشكلة في هذا الأمر». ومبيعات النفط وكان وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، قال بدوره على تويتر الثلاثاء إن إيران ليست بحاجة إلى مساعدات من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مضيفاً «ما نريده هو أن يتوقف عن منع إيران من بيع النفط». تصريحات ظريف أتت رداً على تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، مورغان

في تقرير حديث لـغولدمان ساكس

انكماش الاقتصاد الياباني 25% في الربع الأول من 2020؛ «غير مسبوق»



قال بنك «غولدمان ساكس»، أمس الأربعاء، إن الاقتصاد الياباني يتجه إلى انكماش قياسي بنسبة 25% في الربع الحالي، على الرغم من حزمة المساعدة المالية الحكومية التي تم الإعلان عنها، حيث حد فيروس كورونا الحديد من إنفاق المستهلكين ونمو الأعمال. وتوقع تقرير غير مباشر من الاقتصاديين ناويكو بابا ويوريكو تاناكا، انخفاض الصادرات بنسبة 60% في الفترة من إبريل إلى يونيو. ووفقاً للتقديرات، فإن الانكماش لثالث أكبر اقتصاد في العالم سيكون غير مسبوق، منذ بداية قياس الناتج المحلي الإجمالي في عام 1955.

ويقول التقرير إن إعلان الحكومة، الثلاثاء، لحالة الطوارئ «سيغير بشكل كبير سلوك الأفراد وأصحاب الأعمال ومنظمي الفعاليات». ولا تفرض الإجراءات المتخذة في اليابان للحد من انتشار الوباء أي عقوبات، حيث ما تزال وسائل النقل العام مستمرة بالعمل، ويركز إعلان حالة الطوارئ على العمل من المنزل، وإغلاق المتاجر والمطاعم والفعاليات، لكن محلات البقالة والبنوك ما تزال مفتوحة. ولكن إعلان الطوارئ، يسمح لحكام سبع مناطق متأثرة بينها طوكيو، بالطلب من السكان التزام منازلهم ومن الأعمال التجارية إغلاق أبوابها، لكن لا توجد آلية لفرض ذلك ولا عقوبات بحق غير المتزمين. وقال رئيس الوزراء شينزو آبي، الثلاثاء، إن الاقتصاديين المحلي والعالمي يواجهان

«أكبر أزمة منذ الحرب العالمية الثانية». وأعلنت الحكومة عن حزمة مساعدات بقيمة 108 تريليونات ين (نحو تريليون دولار). لكن التقرير يقدر أن مساهمة هذه المساعدات في دعم الناتج المحلي الإجمالي ستبلغ 14 تريليون ين فقط (130 مليار دولار)، حيث تشمل إعانات نقدية للعائلات المحتاجة ومساعدات مالية للشركات الصغيرة.